مشروع النتائج والتوصيات
لمؤتمر الكلية حول: "دور منظمات المجتمع المدني في تحقيق التنمية المستدامة – رؤية مصر 2020-2030"

منذ أن أعلن السيد رئيس الجمهورية في الحادي عشر من سبتمبر من العام الماضي – بمناسبة تدشينه للاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان – أن عام 2022 سوف يكون عامًا للمجتمع المدني *Civil Society* في مصر، وذلك إيمانًا من الدولة بالدور المحوري لمنظمات المجتمع المدني، على اختلاف هياكلها القانونية وأهدافها من جمعيات واتحادات ونقابات ومنظمات غير حكومية...الخ، كشريك أساسي في التنمية، فقد أخذت جامعة المنصورة – ممثلة في مجلس كلية الحقوق – مبادرة التصدي لمعالجة الإشكاليات القانونية والاقتصادية لنشاطات هذا المجتمع ودوره في تحقيق التنمية المستدامة ووضعها على بساط البحث من خلال مؤتمرها الحادي والعشرين.

ولعل أول ما عنَّ للباحثين من إشكاليات يتمثل في التحديات الإدارية والدولية لمنظمات المجتمع المدني، وتأثير ذلك على التنمية المستدامة، لذا كان حريًا بالمحور الأول من محاور مؤتمرنا أن يكرس بحوثه على بيان الحماية الدستورية للمجتمع المدني، ومعالجة التنظيم القانوني لممارسة العمل الأهلي، وكيف للمجتمع المدني أن يعزز المشاركة العامة في صنع القرار، ومناقشة دور الوحدات المحلية في تحقيق التنمية المستدامة، وأخيراً وليس آخراً تسليط الضوء على التنمية المستدامة كقاعدة من قواعد القانون الدولي العام، باعتباره أن هذا الفرع يعد أحد أهم ركائز تحقيق هذا النوع من التنمية بما يكفله من حماية مثلى للبيئة والمناخ.

ولا شك أن موضوع مؤتمرنا لم يكن ليعوزه تدليل على أهمية جوانبه الاقتصادية، والذي خصص له المحور الثاني من محاور المؤتمر، حيث يناقش المسئولية المجتمعية للشركات ودورها في تحقيق التنمية المستدامة، والدور الفاعل لمنظمات المجتمع المدني في تحقيق التمكين الاقتصادي للمرأة، وخفض معدلات الفقر والذي يعد محوراً أصيلا من محاور التنمية المستدامة.

ولقد جاء المحور الثالث ليناقش جانبًا مهمًا من الجوانب المتصلة بأنشطة منظمات المجتمع المدني وهي تلك التي يطرحها فرع القانون الجنائي، خاصة ما يتعلق بضوابط التجريم والعقاب في قانون ممارسة العمل الأهلي المصري رقم 149 لسنة 2019، وكيف يمكن لتلك المنظمات أن تسهم في تنفيذ بعض أنواع العقوبات، كعقوبة العمل للمنفعة العامة على سبيل المثال، هذا فضلا عما يتعلق بدور منظمات المجتمع المدني في مكافحة الفساد، وإظهار موجبات الدفاع عنها، صونًا لدورها، وضمانًا لحماية حقوق الأجيال القادمة.

وأخيرًا، اختتم مؤتمرنا محاوره بمناقشة الإشكاليات المتصلة بميدان القانون الخاص، في مقدمتها إشكالية الدعاوى التي ترفع من قبل الجمعيات للتعويض عن الأضرار التي تعنى بها منظمات المجتمع المدني وأخصها الأضرار البيئية، والكيفية التي يمكن أن تساهم بها تلك الجمعيات في إدارة الأموال الخاصة، والتي تتخذ شكل الوقف، أو تلك التي يتم تحصيلها، أو المساهمات الطوعية التي يقدمها الأفراد والشركات؛ كالزكاة والصدقات، وإنفاقها في مصارفها الشرعية عبر الجمعيات أو عبر صناديق خاصة، كبيت الزكاة والصدقات المصري.

كل تلك الإشكاليات انبسطت بعناية شرحًا وتحليلاً خلال فاعليات هذا المؤتمر، وذلك على مدى يومين عبر أربع جلسات، نختتمها بهذه الجلسة لتلاوة النتائج والتوصيات، تمهيدًا لرفعها إلى الجهات المختصة للنظر في وضع ما يتفق منها مع سياسة الدولة واستراتيجيتها في مجال العمل الأهلي والتنمية المستدامة موضع التنفيذ.

ومن النتائج والتوصيات، التي خلص إليها المؤتمرون ما يلي:

أولاً: نتائج المؤتمر:

1. تعكس مشاركة منظمات المجتمع المدني في الاستراتيجية الأولى والثانية لمكافحة الفساد إيمان القيادة السياسة في مصر بدور تلك المنظمات في مكافحة الفساد، فضلا عن تعويلها على دورها في إنفاذ أهداف التنمية المستدامة التي رسمتها رؤية مصر ٢٠٢٠ – ٢٠٣٠، ويؤكد ذلك، الإعلان أن عام ٢٠٢٢ عامًا للمجتمع المدني.

2. نظرًا لتراجع دور الدولة الاجتماعي والاقتصادي، فقد أولت الكثير من دول العالم اهتمامًا خاصًا بالمسئولية الاجتماعية للشركات؛ وذلك نظرًا لدورها المهم في تحقيق التنمية المستدامة في الكثير من المجالات؛ كالصحة والتعليم والبيئة، فضلا عن دورها في القضاء على الفقر وخلق فرص العمل، ...إلخ، وهو ما ينعكس إيجابًا على تحسين سمعتها في الأسواق المحلية والدولية، وكذا تحسين مؤشراتها في أسواق رأس المال.
3. تعد التنمية المستدامة قاعدة من قواعد القانون الدولي العام الملزمة التي تقضي في مبدأها الحاكم بألا يتخلف أحدًا عن الركب. ولا يمكن تحقيق هذه التنمية، باعتبارها حق من حقوق الانسان، إلا بمشاركة منظمات المجتمع المدني.
4. يتوقف الدور الذي يقوم به المجتمع المدني، سواء التشاركي أم الرقابي، على السياسة التشريعية التي تختلف من دولة لأخرى.
5. للتنمية المحلية أولوية في خطط وبرامج التنمية الشاملة. وهنا يبرز دور الوحدات المحلية، التي تقوم على مبدئي الذاتية في الإدارة، والاستقلالية في عملية اتخاذ القرارات، في تنفيذ هذه الخطط والبرامج.
6. تمثل الحماية البيئية جزءاً لا يتجزأ من عملية التنمية المستدامة، ولا يمكن التفكير فى التنمية المستدامة بمعزل عنها، وأن الحكومات مهما بلغت قوتها فهى فى حاجة دائمة إلى مشاركة المجتمع المدني لتحقيق التنمية المستدامة.
7. حرص المشرع على حماية المجتمع المصري بتجريم تصرفات الجمعيات الأهلية غير المسئولة كتلقي أموال أو جمع تبرعات، بقصد مساندة أو دعم الأعمال الإرهابية. ولم يتضمن القانون المصري، خلافًا لنظيره الفرنسي، ما يسمح لهذه الجمعيات بالمشاركة في تنفيذ العقوبات خارج المؤسسات العقابية.
8. يهدف قانون تنظيم ممارسة العمل الأهلي إلى تحقيق التنمية الاجتماعية من خلال تفعيل دور المجتمع المدني وتنظيم ترخيص المنشآت الأهلية، ومنحها الشخصية الاعتبارية وتمكين المنشآت الأهلية من تقديم خدماتها في كافة المجالات التي تهم المجتمع، وتشجيع الأفراد والجهات على العمل التطوعي والمشاركة المجتمعية.

9. تمويل منظمات المجتمع المدني، ومنها بيت الزكاة المصري، من خلال أموال الزكاة، يلعب دورًا كبيرًا في دعم التنمية الاجتماعية، والاقتصادية، والبيئية، مما يساهم في تحقيق التنمية المستدامة، كما يسهم في القضاء على الفقر، وسوء توزيع الدخل.
10. للوقف أثره البالغ في تحقيق عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة، فهو، باعتباره مورد مالي دوري، يسهم في تمويل المشروعات الصغيرة، وذلك بالتعاون والتنسيق بين المؤسسات الوقفية ومنظمات المجتمع المدني العاملة فى مجال مكافحة الفقر.

ثانياً: توصيات المؤتمر:

- على المستوى التشريعي:

1. تقويم الاختلاف القائم بين القوانين والتشريعات الخاصة بتسيير عمل الوحدات المحلية لتأكيد استقلاليتها عن السلطة المركزية في البحث على الموارد الجديدة، بعيدا عن إثقال كاهل المواطنين، والسعي للقيام بالتنمية الاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية، والبيئية.
2. منح القائمين على تنفيذ أحكام قانون تنظيم ممارسة العمل الأهلي، صفة الضبطية القضائية وذلك بالتنسيق مع وزير العدل، بحيث يكون لهؤلاء سلطة الرقابة والتفتيش على المنشآت الأهلية تحقيقًا للمصلحة العامة.
3. إصدار التشريعات التي تكفل تداول المعلومات لتوفير مزيد من الشفافية، وتسهل الكشف عن وقائع الفساد، وتضمن حماية المبلغين والشهود والخبراء والمجني عليهم في قضايا الفساد، مع مشاركة منظمات المجتمع المدني في ذلك، وتُقيم التوازن المنشود بين حرية العمل الأهلي المسؤول، وحق الدولة في الرقابة والمتابعة في إطار ديمقراطي رشيد.

- على مستوى سبل ووسائل دعم التنمية المستدامة:

1. إنشاء صندوق استثمار خيري يعمل على تفعيل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، يدار من قبل ذوي الخبرة من كافة طوائف المجتمع، ويخضع لإشراف الهيئة العامة للرقابة المالية.
2. توسيع نطاق أو مجالات الاستثمار الوقفي في مصر، بهدف الحصول على أعلى عائد ممكن من الأرباح، مع إعفاء عوائد هذه الاستثمارات من الضرائب بكافة أنواعها، لتمكين الوقف من الاضطلاع بدوره التنموي؛ الاجتماعي والاقتصادي، المستدام.

3. تنويع صيغ التمويل وتنويع طرق الاستثمار لبيت الزكاة والصدقات المصري، والعمل على قيام تعاون حقيقي بين المؤسسات الزكوية كي تسهم في خلق توازن يؤدي إلى استمراريتها في دعم جهود الدولة والأفراد في تحقيق التنمية المستدامة.

- **على مستوى تنمية الوعي بإهمية التنمية المستدامة**:

1. عمل برامج توعوية للجمعيات بحقيقة دورها التكاملي مع الدولة لتلبية حاجات المجتمع، وحث الجمعيات ذات الهدف الواحد على التنسيق والاندماج فيما بينها تعضيدًا لما تقوم به من دور مجتمعي.
2. اعتبار القطاع الأهلي، الذي يدرك حجم مسؤولية البناء، مكونًا أساسيًا في عملية التنمية المستدامة، والعمل على إزالة المعوقات التي تقف حائلا بين منظمات المجتمع المدني والمشاركة في العملية التنموية، وتوسيع دور هذه المنظمات في التوعية بأهمية التمكين الاقتصادي للمرأة كأحد أهداف التنمية المستدامة.
3. تكريس مبادئ الشفافية، والحق في تداول المعلومات، وتفعيل دور منظمات المجتمع المدني والإعلام في كشف ملفات الفساد، والعمل بحيادية ومهنية وشفافية لمصلحة المجتمع.

نشكركم على حضوركم الكريم، والله ولي التوفيق،،،